

توفر 3 ملايين فرصة وظيفية

تنفيذ مشروع «البورصة العربية» .. والاستثمار في 20 قطاعا

مبوضي المطيري من الدمام

تبدأ البحرين الإثنين المقبل العمل في تأسيس البورصة العربية المشتركة، المشروع الذي أقر من قبل القادة العرب في القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في الرياض في كانون الثاني (يناير) الماضي الذي يتوقع أن يخلق حتى عام 2028 ما يقارب ثلاثة ملايين فرصة وظيفية. وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور فوزي بهزاد المستشار العام لمشروع البورصة العربية المشتركة القابضة: "إن إنشاء بورصة سوق مال عربية مشتركة ينفذها القطاع الخاص مشروع طويل الأجل لن تؤثر به الأحداث التي تمر بها دول المنطقة العربية من أزمات سياسية.

وأشار إلى البورصة العربية المشتركة ستستثمر في 20 قطاعا من أبرزها قطاعا الإسكان والأمن الغذائي، إضافة إلى النقل، مبينا أن الحد الأدنى لرأس المال القابل للإدراج في هذه السوق يبدأ من 500 ألف دولار حتى 500 مليون دولار.

وأضاف "البورصة العربية، التي تتخذ من المنامة مقرا لها، ستكون عبارة عن حاضنة تعمل على جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية إلى مشاريع التكامل الاقتصادي العرب المشترك"، لافتا إلى أن أبرز أهداف هذه السوق، توفير حاضنة متخصصة تضم مشاريع نوعية، خيارات تمويل تلبي احتياجات المشاريع الصغيرة وتوفير حاضنة عالمية لمنتجات التمويل الإسلامي، كما تساهم في توفير فرصة عمل متنامية قد تصل إلى ثلاثة ملايين فرصة خلال المراحل لعملية توسع هذه السوق.

وأوضح أن عملية التشغيل للمشروع العربي الذي استغرق طرحه لسنوات طويلة تجاوزات ثماني سنوات ستبنى آلياته تطوير بيئة الاستثمار العربي البيني من خلال هذه الحاضنة التي ستوجه الاستثمارات والمدخرات العربية إلى تطوير مشاريع الاقتصاد الحقيقي.

وبين أن مراحل المشروع الثلاث، الذي سيبدأ العمل على تأسيسه العام المقبل، تستغرق خمس سنوات تتدرج من خلالها عملية رفع حصص الأسواق العربية في المشاريع يقابلها ارتفاع في الفرص الوظيفية المتاحة، وستبلغ تكلفة المشاريع المدرجة في الدول الـ 22 أكثر من 237 مليار دولار.

ومن المقرر أن تتمكن الأسواق العربية من خلال هذا المشروع من توفير سوق عربية يمكن من خلالها اندماج الشركات العربية المتنافسة، والمساهمة في الاستيعاب التدريجي للبطالة، حيث يمكن أن يوفر المصنع الواحد فرصا وظيفية تصل إلى ثلاثة آلاف فرصة عمل، نظرا لكونه سيعمل على توسيع قاعدة التخصصات والمهن الوظيفية".

ونوه بهزاد إلى أن آليات البورصة العربية ستولي مشاريع الأمن الغذائي اهتماما كبير في العمل على التوسع في استيعاب الخدمات والحلول ذات الصلة بالتنمية الزراعية، وبحسب التوقعات الأولية لدراسة المشروع فإن السعودية ومصر ستستحوذان على 20 في المائة من المشاريع في القطاع الزراعي.